عارف: تطوير العلاقات مع دول الجوار والمنطقة الأولوية الأساسية في السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية

بحضور النائب الأول لرئيس الجمهورية ورئيس الوزراء الأوزبكي

طهران وطشقند توقّعان على ٤ مذكّرات للتعاون المشترك

وقّعت إيران وأوزبكستان، مساء الأحد، على ٤ مذكرات تفاهم للتعاون المشترك في العاصمة الإيرانية طهران؛ وذلك بحضور النائب الأول لرئيس الجمهورية محمدرضا عارف، ورئيس الوزراء الأوزبكي عبدالله عارفوف.

وتضمنت الوثائق الموقّعة بين كبار مسؤولي إيران وأوزبكستان المجالات التالية: البروتوكول الحكومي الدولي بشأن تنفيذ بنود إتفاقية التجارة التفضيلية بين وزير الصناعة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية ووزير الاستثمار والصناعة والتجارة بجمهورية أوزبكستان، ومذكرة تفاهم للتعاون في مجال الحجر الصحي والحفاظ على النباتات بين رئيس منظمة حماية النباتات في الجمهورية الإسلامية الإيرانية ورئيس وكالة الحجر الصحي وحماية النباتات في جمهورية أوزبكستان، ومذكرة تفاهم تنص على تعاون البلدين في مجال توحيد مقاييس «تجارة الحلال» بين رئيس المنظمة الوطنية للمقاييس في إيران ورئيس وكالة التنظيم الفني في جمهورية أوزبكستان. كما وقع النائب الأول لرئيس الجمهورية ورئيس الوزراء الأوزبكي على خارطة طريق حكومية دولية مشتركة بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية وجمهورية أوزبكستان للفترة من ٢٠٢٥ إلى ٢٠٢٧.

توطيد العلاقات مع دول الجوار والإقليمية

وصرّح النائب الأول لرئيس الجمهورية، خلال المنتدى التجاري بين إيران وأوزبكستان، والذي انعقد بحضور نشطاء اقتصاديين وممثلين عن القطاع الخاص من كلا البلدين: إن القواسم التاريخية والثقافية المهمة بين إيران وأوزبكستان تمثل رصيدًا هائلًا لتطوير العلاقات. وأوضح بأن الأولوية الأساسية في السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية هي تطوير العلاقات مع دول الجوار والمنطقة. وأكد أن تعزيز العلاقات الشاملة مع جمهورية أوزبكستان يحظى بأهمية خاصة بالنسبة لإيران؛ مضيفًا: أن حجم التجارة البالغ ٥٠٠ مليون دولار بين البلدين في عام ٢٠٢٤ قابل للزيادة والتوسعة.

وأشار عارف، في جزء آخر من كلمته، إلى المفاوضات التي أجريت في العاصمة الأوزبكية بشأن رفع سقف التبادل التجاري إلى ملياري دولار، وأعرب عن شكره لاتجاه غرف التجارة والقطاع الخاص الجاد نحو تطوير العلاقات، مؤكدًا إن «مهمة متابعة تطوير العلاقات تقع على عاتق لجنة التعاون المشترك والناشطين الاقتصاديين، وقد تواجههم عوائق إدارية، ونحن على استعداد، إذا لم تستطع لجان التعاون المشتركة تذليل هذه العقبات، للتدخل عبر الحكومتين أو الهيئات التشريعية».

وأشار النائب الأول لرئيس الجمهورية إلى القواسم الثقافية والتاريخية الكثيرة والإرث الحضاري المشترك بين البلدين، وقال: ينبغي للقطاع الخاص في إيران وأوزبكستان أن يُقدّر الظروف الجيدة في العلاقات السياسية والثقافية، وأن يسعى لتطوير هذه العلاقات بناءً على الجذور التاريخية والثقافية الغنية بين البلدين. وأضاف: شعبا إيران وأوزبكستان حينما تزور مدن الطرف الآخر تشعر كأنها في مدنها، وهذه فرصة ذهبية لرفع مستوى العلاقات السياسية إلى أعلى المستويات.

التبادل المتوازن

وشدد النائب الأول لرئيس الجمهورية على أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تؤمن بالتبادل المتوازن، وأضاف: لا ينبغي أن تكون العلاقات التجارية أحادية الجانب، وأهم ما في الأمر هو التعرف على إمكانات وقدرات الطرفين، إذ يمكن لاقتصاد البلدين أن يكمل أحدهما الآخر ويُلبي احتياجاته، وإن وُجدت عقبات مثل التسعير، فبفضل العلاقات الطيبة يمكن التغلب عليها، وستتدخل الحكومات إذا لزم الأمر. وتابع: لا ينبغي لاختلاف الأسعار أن يكون عائقًا أمام التعاون، ومع التحولات الحاصلة سنشهد طفرة في العلاقات الاقتصادية والتجارية.

وأشار عارف إلى الحوافز الواردة في خطة التنمية السابعة بشأن الاستثمار، وأكد أن «الاستراتيجية العامة للجمهورية الإسلامية الإيرانية هي استقطاب الاستثمار؛ وبالنظر إلى تسمية هذا العام بـ«عام الاستثمار من أجل الإنتاج» من قبل قائد الثورة، فإن استراتيجية الحكومة الرابعة عشرة تتمثل في زيادة حجم الاستثمار من خلال الموارد المحلية ومن قبل الدول الصديقة ودول الجوار.

وفيما يتعلق باستراتيجية الإنتاج، قال عارف: نحن نعدّ الإنتاج موجّهًا لعدد ٣٠٠ مليون نسمة ضمن الفضاء الحضاري المشترك في المنطقة، ويمكننا من خلال الانضمام إلى الإتفاقيات والمنظمات الإقليمية الكبرى اكتشاف إمكاناتنا المشتركة، وإن الاستثمار المشترك يُعد من أفضل الطرق لاستمرار التعاون، وينبغي تشجيع الاستثمارات الثنائية والمتعددة الأطراف.

وشدد على ضرورة إزالة العوائق التي تعترض طريق النقل والترانزيت لتطوير العلاقات، وقال: الجمهورية الإسلامية الإيرانية تمثل ممرًا جيدًا لربط الدول المجاورة والصديقة والمشتركة في الثقافة والحضارة للوصول إلى المياه المفتوحة، وهي الأنسب لدول آسيا الوسطى في هذا المجال.

وأشار عارف إلى أن إيران مستعدة لوضع إمكانيات ومرافق موانئها تحت تصرف دول المنطقة، بما في ذلك آسيا الوسطى، وأكد أنه «بوسعنا من خلال تعزيز التعاون أن نسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي لكلا البلدين».

وفي ختام كلمته ومع الإشارة إلى التشابه الكبير بين المدن الإيرانية والأوزبكية مثل سمرقند وأصفهان، قال: نأمل في الزيارات القادمة للوفد الأوزبكي رفيع المستوى أن تتاح لهم فرصة زيارة هذه المدن، ونحن على قناعة بأن السياحة المتبادلة بين البلدين ستُسهم إسهامًا كبيرًا في تعزيز العلاقات الشاملة.

يذكر أن رئيس الوزراء الأوزبكي، عبدالله عارفوف، وصل بدعوة رسمية من النائب الأول لرئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية محمد رضا عارف، صباح الأحد (١١ مايو) إلى مطار مهرآباد بطهران على رأس وفد رفيع المستوى، وكان في استقباله وزير الصناعة والمناجم والتجارة الإيراني.

بعد الإتفاق على إنشاء إتحاد لشركات الشحن والموانئ في البلدين

إنطلاق العمليات البحرية المشتركة بين إيران وروسيا قريباً

وفقاً للمعاهدة الموقعة بين إيران وروسيا، إلتزم الطرفان بالتعاون في مجال النقل خاصة في ممر الشمال-الجنوب والنقل البحري، حيث تم التخطيط لتفعيل هذا التعاون خلال الشهرين المقبلين بعد الإتفاق على إنشاء إتحاد لشركات الشحن والموانئ في البلدين. وقد تم إنشاء ممر الشمال - الجنوب الدولي البالغ طوله ٧٢٠٠ كيلومتر (INSTC) في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين (عام ٢٠٠٠) بهدف إنشاء مسار نقل فعال ومنخفض التكلفة لنقل البضائع من الهند إلى أوروبا وبالعكس عبر إيران. يتكون ممر الشمال-الجنوب الدولي من ثلاثة فروع: الفرع الشرقي (آسيا الوسطى)، والفرع الأوسط (بحر قزوين)، والفرع الغربي (جمهورية أذربيجان وأرمينيا).

في قسم نقل الفرع الأوسط لممر الشمال-الجنوب، يوفر ربط ميناءي أميرآباد وكاسبين الإيرانيين إتصالاً مباشرًا بين بحر قزوين والخليج الفارسي، وهو ما يعتقد الخبراء أنه يحمي إيران وروسيا من تدخلات الدول الأخرى السياسية والاقتصادية.

إتفاقية لإنشاء كونسورتيوم نقل بحري

إتفق نائب وزير الطرق والتنمية الحضرية الإيراني سعيد رسولي، ونظيره الروسي ديمتري أزيروف، خلال اتصال هاتفي، على عقد اجتماع مشترك في ميناء «ماخاتشكالا» الروسي خلال الشهرين المقبلين لتفعيل إنشاء كونسورتيوم النقل البحري الإيراني - الروسي. وفي شهر أبريل الماضي، أعلنت وزارة النقل الروسية بعد لقاء نائب الوزير الروسي ديمتري زورف، مع نائب الوزير الإيراني سعيد رسولي، عن إتفاق البلدين على إنشاء كونسورتيوم لشركات الشحن والموانئ في البلدين. وجرى هذا الاجتماع في إطار التحضير لعقد اللجنة الدائمة للتعاون التجاري والاقتصادي بين روسيا وإيران.

بنود المعاهدة الإيرانية-الروسية

تنص المادة ٢١ من معاهدة إيران وروسيا التي وقعها رئيسا البلدين في ١٧ يناير ٢٠٢٥ على إلتزام الطرفين بتعزيز التعاون في مجالات النقل البري وسكك الحديد والجوي والبحري والمشترك، وكذلك تدريب المتخصصين في مجال النقل، مع التركيز على ممر الشمال - الجنوب.

كما يتعهد الطرفان بدعم التنسيق الوثيق في المنظمات الدولية لصناعة النقل، وإنشاء تعاون مفيد متبادل بين المؤسسات التنفيذية والشركات في مجال النقل، وتسهيل مشاركتها في الفعاليات الدولية لصناعة النقل.

ممر الشمال - الجنوب مشروع استراتيجي

يُعد ممر الشمال - الجنوب أحد المشاريع الاستراتيجية لكل من إيران وروسيا، حيث تضم عضويته الأساسية إيران وروسيا والهند، ويمكنه تخفيض تكاليف وزمن نقل بضائع دول أوراسيا بنسبة ٣٠٪ و ٤٠٪ على التوالي مقارنة بالمسار التقليدي عبر قناة السويس.

ووفقًا لتقارير الأمم المتحدة، بلغ حجم التجارة بين دول هذا الممر في عام ٢٠٢١ حوالي ٢٥٠ مليار دولار، مع توقعات بارتفاع هذا الرقم إلى ٥٠٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠ مع تطوير البنية التحتية وتسهيل الإجراءات الجمركية.

أهداف إيران في النقل

يُذكر أن وثيقة الخطة التنموية السابعة في إيران تفرض على الحكومة تحقيق نقل ٤٠ مليون طن بحلول نهاية الخطة، حيث سيتم تحقيق الجزء الأكبر من هذا الهدف عبر ممر الشمال – الجنوب.

المركزي الإيراني: حذف ٤ أصفار من العملة الوطنية في صميم خطة العمل

أعلن رئيس البنك المركزي الإيراني أن حذف أربعة أصفار من العملة الوطنية يعتبر من الأولويات التي يسعى البنك لتحقيقها هذا العام.

وفي سياق حديثه خلال الجلسة المتخصصة حول «تعزيز الحوكمة النقدية والمصرفية والاستثمار في الإنتاج»، أشار محمد رضا فرزين إلى أن البنك المركزي يتابع بجدية برنامج إصلاح النظام النقدي للبلاد خلال العام الحالي، وأوضح أن حذف أربعة أصفار من العملة الوطنية يعتبر من الإجراءات الأساسية المدرجة في خطة العمل.

وأضاف فرزين: إن السياسة المتبعة في التحكم في نمو الميزانية العمومية للبنوك ستستمر، بهدف كبح جماح التضخم وزيادة السيولة النقدية.

وأكد أن حذف الأصفار الأربعة من العملة الوطنية يعتبر جزءًا من برنامج إصلاح النظام النقدي الذي يتم العمل عليه بجدية.

كما أشار رئيس البنك المركزي إلى أن تطوير وإصدار أنواع مختلفة من أدوات السياسة النقدية، بما في ذلك أوراق الودائع والأوراق المحمية من التضخم، يعد من ضمن الأهداف الكبرى التي يسعى البنك لتحقيقها. وأكد أنه سيتم إنشاء حساب خاص للإنتاج لدعم القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد بشكل مستهدف.

الشركات المحلية تتألق في المعرض الدولي للنفط والغاز والتكرير والبتروكيماويات

منذ انتصار الثورة الإسلامية في سبعينيات القرن الماضي، تمكنت إيران من ترسيخ مكانتها كركيزة أساسية في قطاع الطاقة العالمي. وقد تجلى ذلك بوضوح في إنجازات الشركات المحلية التي عرضت خلال الدورة التاسعة والعشرين لمعرض النفط والغاز والتكرير والبتروكيماويات.

المعرض الدولي التاسع والعشرون للنفط والغاز والتكرير والبتروكيماويات، تتجلى فيه القدرات الصناعية الإيرانية التي تحول الثروات الطبيعية في البلاد إلى إنجازات اقتصادية وتجارية وتكنولوجية متقدمة، حيث تستعرض الشركات المحلية، خاصة المعرفية، أحدث إنجازاتها في توطين هذه الصناعات وتعزيز التبادل التجاري والتصدير.

وقال مديرعام شركة جكمو المعرفية محمد جعفري أناري: استطعنا إنتاج محركات كهربائية من حيث القدرة والكفاءة أفضل من الشركات الدولية مثل «سيمنز»، وذلك بالاستفادة من قدرات المتخصصين والخبراء الإيرانيين.

من جانبه، قال المدير التنفيذي لشركة آسان آساي حسن خاني: نحن نعمل في مجال إنتاج أبراج التبريد الصناعية والمعدات المرتبطة بها، وتمكّنا من تنفيذ مشاريع كبيرة جداً، ونصدر إلى الخارج مثل العراق وأفغانستان.

هذا وتعد إيران من أكبر دول العالم من حيث احتياطات النفط والغاز، حيث تحتل المرتبة الثانية عالمياً في احتياطات الغاز الطبيعي والرابعة في احتياطات النفط، وفقاً لتقديرات منظمة البلدان المصدرة للنفط «أوبك». كما تمتلك رابع أكبر احتياطي من الليثيوم، لتصبح ثقلاً جيوسياسياً واقتصادياً مهماً في المنطقة.

ويتركز إنتاج إيران النفطي بشكل رئيسي في الحقول البرية، مع عدد أقل من الحقول البحرية في الخليج الفارسي. كما تمتلك إيران صناعة بتروكيماويات متقدمة، تشكل مصدراً هاماً للعملة الصعبة، عبر عشرات المجمعات المنتشرة على سواحل الخليج الفارسي.

وتعتمد إيران على شبكة واسعة من خطوط الأنابيب ومحطات التصدير الرئيسية، بالإضافة إلى خطوط إمداد الغاز إلى الدول المجاورة.

وتضم البلاد مصافي نفط ضخمة، وتسعى باستمرار لتوسيع قدراتها التكريرية لتلبية الطلب المحلي وتصدير المشتقات النفطية، كما تم مؤخراً استئناف استخراج النفط من بحيرة خزر.

وفي مواجهة الحظر، استطاعت إيران توطين صناعة المعدات النفطية، من مضخات وصمامات وأبراج حفر، عبر تأسيس شركات محلية تلبي معظم الاحتياجات الوطنية، كما طورت من تقنيات الاستخراج، وعززت من استقلالها في هذا القطاع الحيوي.

من خلال المعطيات والإنجازات التقنية الوطنية، تعزز إيران مكانتها الصناعية في قطاع النفط والغاز، وتؤكد قدرتها على مواجهة العقبات وتحقيق التنمية المستدامة رغم التحديات الدولية.

زيادة بنسبة ٤٤٠٪ في عمليات شحن وتفريغ الحاويات في ميناء تشابهار

حققت شركة الملاحة البحرية للجمهورية الإسلامية الإيرانية (IRISL) من خلال تحسين جودة خدمات نقل البضائع في ميناء تشابهار (المطل على المحيط الهندي في جنوب شرق إيران) زيادة بنسبة ٤٤٠٪ في عمليات شحن وتفريغ الحاويات من السفن خلال العام الإيراني الماضي (انتهى في ٢٠ مارس/ آذار).

فقد بلغ حجم نقل الحاويات في ميناء تشابهار خلال عام ١٤٠٣ حوالي ٨٨ ألف حاوية فئة عشرين قدمًا TEU. وتمكّن هذا الميناء من تحسين مرتبته في نقل الحاويات من المركز الرابع إلى الثاني على مستوى البلاد. ويعتبر ميناء الشهيد رجائي في بندرعباس (جنوب البلاد) قلب الحاويات في البلاد؛ لكن ميناء تشابهار سعى خلال السنوات الماضية بمشاركة شركات إيرانية وأجنبية إلى فك عقدة التجارة الخارجية للبلاد بفضل مزاياه التجارية والجغرافية.

ووفقًا لتصريحات الرئيس التنفيذي لشركة نقل الحاويات التابعة للملاحة البحرية، حمزة كشاورز، فإنهم يعملون على تحقيق رقم قياسي جديد بحوالي الضعف، أي ١٥٠ ألف حاوية في العام الإيراني الجاري، من خلال تقديم بوليصة شحن شاملة وتغطية تأمينية من نقطة الاستلام إلى نقطة التسليم (DOOR TO DOOR).